

الداخلية منعت العلاج والرعاية الطبية عن المعتقلين السياسيين

كان مجال المرض مجالاً واسعاً في السجن نظراً للظروف الصعبة التي عاشها المعتقلون، ولقد رأيت هناك وعرفت كل أنواع الأمراض، جربت بعضها في نفسي ورأيت الباقي في غيري. وكانت الرعاية الصحية في قطاع السجون في نهاية حكم الرئيس السادات وبداية حكم الرئيس مبارك في منتهى السوء سواء من ناحية الاعتمادات المالية المخصصة للعلاج أو من ناحية عدد ومستوى كفاءة الأطباء المتفرغين لقطاع السجون، ولكن مع كثرة الإضرابات عن الطعام التي قام بها المعتقلون السياسيون لتحسين أحوال السجون، ومع كثرة شكوى المعتقلين السياسيين للجهات القضائية والإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية فإن الأوضاع تغيرت في عدة مجالات ومنها المجال الطبي في السجون. ولكن متى كان هذا التغيير ولماذا وما هي حقيقته؟

ربما كان التغيير في كافة المجالات في السجون قد جاء تدريجياً لكن التغيير في مجال الصحة والعلاج قد تغير بقفزة واحدة عام ١٩٩٥م عندما إزداد عدد الذين ماتوا في السجون تحت التعذيب وتم تقييد ذلك كله على أنه موت بسبب الأمراض، كما حدث في نفس الوقت أن إنتشر مرضا الدرن والجرب على نطاق واسع جداً لدرجة ربما وصل فيها انتشار الجرب لنسبة ٨٥٪ من بين مجموع جميع المعتقلين وقيل وقتها أن عدداً قليلاً من المعتقلين قد مات من جراء الجرب لكن لا أدري مدى صحة هذه الرواية، وفي هذه الأثناء لمسنا تغيراً جذرياً في مخصصات الدواء إذ إزدادت كميات العلاج الموجود بعيادة السجن بشكل كبير جداً كما تحسنت نوعية العلاج جداً إذ صارت هي نفس الأدوية الموجودة بسوق الأدوية بمصر بما فيها الأدوية غالية الثمن التي تنتجها شركات الأدوية الإستثمارية الكبرى بما في ذلك الفيتامينات والمضادات الحيوية غالية الثمن، هذا بعد

أن كانت عيادة السجن في الماضي خاوية على عروشها من أية أدوية اللهم إلا من بعض الإسبرين وعينات ضئيلة من المسكنات ومضادات الإسهال من منتجات شركات الأدوية الحكومية. لكن كيف صار الحال بعد هذه النقلة النوعية الهائلة في هذا المجال؟

ربما الإجابة الأوفى تكون في القصص التالية: كان الأخ (ن) معي في الزنزانة في سجن الوادي الجديد (الوحدات) وكان كثير التردد على عيادة السجن لأنه مريض بمرض مزمن، وانضم لزنزانتنا وافد جديد أتى من سجن الفيوم هو الأخ (ش)، ففوجئت ذات مرة أنه يقول للأخ (ن) لماذا لا تستغل خروجك للعيادة لمصلحة الأخوة وتفتح لنا خطأ لشراء الأدوية من المرضى والسجانين العاملين بالعيادة؟

ولما أبديت تعجبي قال لي هذا يحدث في كل السجون في الفيوم والنطرون وكله، ولما إعتزضت على صحة هذا الأمر قال لي هم يسرقونه على كل حال فنحن أولى به لأنه مخصص لنا أصلاً. وبعد فترة قال الأخ (ن) للأخ (ش) «إن المريض فلان مجرم جداً لقد علمت من زملائه أنه يضع صناديق الأدوية في سيارة إسعاف السجن ويخرج بها من السجن»، وبعد فترة تبين لي أن الأخ (ن) اتفق بتوجيه من الأخ (ش) مع شخص ما بعيادة السجن على شراء أي شريط أقراص أيًا كان نوعه بثمان خمسين قرشاً للشريط، وكان يأتي بها للزنزانة وكانت بكميات كبيرة لأنه كان يشتري للعنبر كله، كما كانت من نوعيات غالية جداً، وكنت معترضاً على ذلك باعتباره يشجعهم على سرقة العلاج لبيعوه لنا لكن كان الرأي الآخر يرى أن العلاج مسروق في كل الأحوال فأخذ المعتقلين له بسعر زهيد هو الأولى.

وعندما ذهبت لمستشفى سجن ليمان طرة في ١٩٩٨م وجدت نفس الشيء معتاداً، لدرجة أن الذين تجرى لهم عمليات جراحية لم تكن تصرف لهم الأدوية اللاحقة للعملية

كالمضاد الحيوى وغيره بل كان يتحتم عليهم إما شرائها من خارج السجن عبر أسرهم أو يشترونها من القناة الخلفية المذكورة التي تتسرب عبرها أدوية مستشفى السجن.

وحدث أيضاً أن الأخ أحمد رشاد كان مقرراً له في أواخر ١٩٩٨م أن تجرى له عملية لمعالجة السقوط الشرجي بمستشفى ليان طرة وعندما أجريت له العملية ودخل العنبر المخصص لما بعد العمليات جاء الممرض العامل بغرفة العمليات وقال وهو يشير لأحمد رشاد: «أنت المعتقل الذي عمل عملية الزائدة الدودية».

فقال له أحمد: «أنا لم أعمل الزائدة إنما عملت عملية سقوط شرجي».

فقال الممرض: «لا أنت لا تعرف شيئاً أنت عملت عملية الزائدة».

وفي اليوم التالي سأل أحمد الطبيب الذي أجرى له العملية عن سبب قول الممرض ذلك له. فقال الطبيب: «أنا وجدت الزائدة ملتهبة فقررت أن استأصلها، لأن كل شيء في بطنك مكانه تغير بعد العملية ولو تركتها واحتجت أنت بعد ذلك لاستئصالها، فلن يعرفوا مكانها لذلك صممت على استئصالها بالمرّة».

فقال له أحمد ساخراً: «وهل استأصلت شيئاً آخر يا دكتور؟» فرد الدكتور بجديّة:

«لا».

ولازال أحمد رشاد معتقلاً بلا محاكمة وفي السجن حتى اليوم وقد أجريت له عملية السقوط الشرجي ثلاث مرات وفشلت كل مرة حتى يأس من نجاحها مرة أخرى.

وهناك عبدالسميع كريم الدين الذي أجريت له عملية البواسير أربع مرات وفشلت جميعها. وهناك إيهاب عبدالمقصود الذي حدث له تلفيات شديدة في أجهزة جسمه الداخلية بفعل عمليات جراحية خاطئة أجريت له في مستشفى ليان طرة، وأنا لا أتذكر الآن تفصيلات وملابسات موضوع إيهاب، لكن إيهاب حى يرزق ولديه مستندات تثبت ما حدث وينوى أن يلجأ بها للقضاء. وهناك العشرات من هذه القصص

لكن فيما ذكرنا ما يكفي لإيضاح الصورة. والشائع بين المعتقلين السياسيين أن أطباء وزارة الداخلية ذوى الكفاءة يتم توظيفهم في مستشفى الشرطة بينما يتم تحويل الأطباء الأقل كفاءة إلى قطاع السجون.

ولا يقتصر الإفساد والإهمال والتسيب على العمليات الجراحية بل تعدى لغير ذلك فأنا أذكر الآن جيداً اسم الضابط الطبيب الذي نشر مرض الدرن في سجن الوادي الجديد (الوحدات) ولذلك قصة كانت على النحو التالي: لم يكن لسجن الوادي الجديد طبيب دائم بل كان يتناوب عليه طبيب مختلف كل شهر فيمضي عليه بالسجن شهراً كاملاً ثم يعود للسجن الذي جاء منه، وبدا واضحاً أن الأطباء المتناوبين على سجن الوادي الجديد هم اثنا عشر طبيباً، أي أن كلا منهم يقضي بسجن الوادي الجديد (الوحدات) شهراً واحداً كل عام.

وجاء أحد الأطباء في شهره فجمع جميع المصابين بمرض الدرن في زنزانتين بعنبر (١٢) ووفر لهم التغذية والعلاج اللازمين ثم انتهى شهره وعاد للسجن الذي جاء منه تاركاً كل مصابي الدرن معزولين في هاتين الزنزانتين. وجاء الطبيب التالي له في الدور وكان وقتها برتبة رائد واسمه «أ.ع» فقام بتفريق جميع مرضى الدرن على مختلف زنازين السجن ومنع عنهم علاج وتغذية الدرن، رغم احتجاج المرضى بأن ذلك سيؤدي لنشر عدوى المرض بالسجن كله لكن تم طبعاً تنفيذ قرار الرائد الطبيب تحت تهديد القوة، وجاءت النتيجة سريعة بعد شهور قليلة، فعندما شعر طبيب آخر بأن الدرن منتشر بالسجن وقام بعزل المرضى في زنازين خاصة كانت الحصيلة مروعة لقد احتاجوا أربعين زنزانة لمرضى الدرن فقط.

والطبيب (أ.ع) ما زال حتى الآن يعمل بقطاع السجون وهو الآن برتبة عقيد أو عميد. والأمر لم يقتصر على ترك الأمراض لتنتشر بل وصل الأمر للتسبب في الموت

وأذكر الآن الأخ إبراهيم عقلة رَحِمَهُ اللهُ وهو مدرس ثانوي من الشرقية، وأصيب بحمى في إحدى الليالي بسجن الفيوم وتم نقله إلى مستشفى السجن حيث إتصل الممرض بطبيب السجن الذي كان نائماً في استراحة السجن، وفي الفترة التي سبقت قدوم الطبيب قام الممرض بإرسال إشارة عاجلة لترحيل الأخ إبراهيم عقلة إلى مستشفى الفيوم العام، وذلك للاشتباه في الحمى الشوكية لكن الطبيب لما جاء ورأى الإشارة التي أرسلها الممرض قال له: «يا ابن ال..... إنت عامل نفسك دكتور» وألغى الإشارة ونهر الأخ إبراهيم عقلة وشمته ووبخه وتركه نهبا لآلامه، لكن آلام الأخ إبراهيم لم تستمر طويلا إذ فاضت روحه مع شروق شمس النهار التالي.

ونفس الشيء حصل في نفس السجن ونفس المستشفى ونفس الشهر مع الأخ أحمد عبد المنعم (طالب) من شبرا الخيمة، لكن مع طبيب آخر كما أن الممرض لم يجزؤ هذه المرة على محاولة إرسال إشارة ترحيل، وفاضت روح أحمد عبد المنعم رَحِمَهُ اللهُ بعد صراع مرير مع آلام الحمى التي يبدو أنها كانت حمى شوكية أيضاً.

وهذه الحالات كلها التي ذكرناها هي على سبيل المثال لا الحصر.

ولابد أن أذكر حالة الدواء في سجن أبي زعبل شديد الحراسة حيث يأتي لعيادة السجن كل يوم طبيب أخصائي في أحد التخصصات أو إثنان، ويكتب العلاج اللازم ثم لا يصرف الممرض منه شيئاً بحجة أنه غير موجود أو يصرف كمية ضئيلة جداً بحجة أن هذا هو الموجود فقط، ثم إن هؤلاء الأخصائيين مشكوك في كفاءتهم، والذي يظهر ذلك ما حدث مع الأخ المهندس خالد طلخان (وكان مديراً عاماً لأحد فروع شركة كبيرة من شركات القطاع العام) فقد لاحظت أنه أحضر أنواعا عديدة وغالية من المضادات الحيوية عن طريق أسرته في الزيارة فسألته عن السبب فأخبرني أن طبيب السجن قال له أن عنده التهاب في البروستاتا ويحتاج لمضادات حيوية قوية غالية غير موجودة في

السجن، ولقد ظل يتناول هذه الأدوية بانتظام لأكثر من عامين ومع ذلك آلامه تزيد لا تقل، ثم أثناء عرضه على طبيب آخر بنفس السجن قال له الطبيب من الحمار الذي قال لك أن عندك إلتهاب في البروستاتا أنت عندك إلتهاب في القولون وها هو القولون منتفخ، وقرر له علاجا جديدا ومع ذلك زادت الآلام إلى أن إستحال على المهندس خالد الصلاة واقفًا وصار يصلي قاعدًا ولايمشي إلا بمساعدة آخر كما صار يتوجع وجعًا شديدًا، ولولا أنه كان رجلاً صبورًا الصرخ ليل نهار من شدة الألم ومع ذلك كان انتفاخ بطنه يزيد وكان يشعر بأوجاع شديدة تكاد تعصف بعظامه، ولما عملنا مشاكل واسعة مع كل أنواع ضباط السجن من مباحث لقطاع سجون لأمن دولة لإدارة طبية لإدارة منطقة..... كل ذلك بهدف نقله لمستشفى خارجية على نفقته الخاصة، وحينئذ تم عرضه على طبيب آخر بالسجن فكان تشخيصه أنه مريض بالدرن في العظام، وفي اليوم التالي تم نقله لمستشفى ليمان طرة التي حولته لمستشفى القصر العيني التي أجرت له عدة تحاليل، ونظرًا لتأخر مندوب مستشفى ليمان طرة في إحضار نتيجة التحاليل فإن ابن المهندس خالد ذهب لأخذ النتيجة ففوجئ بأن التشخيص هو سرطان، وعاد ابن المهندس خالد بسرعة لليمان طرة كي يقرروا لأبيه العلاج اللازم فوجد أباه المهندس خالد قد مات، رحمه الله رحمة واسعة.

ولا يمكن أن أنهي الكلام عن النواحي الطبية دون أن أذكر الحالة التي عليها مستشفى ليمان طرة منذ سنوات حيث يتولى إدارتها منذ فترة عميد طبيب (م. ش) ويديرها بطريقة عجيبة جدًا رغم أنها أهم مستشفى في السجون سواء للمعتقلين السياسيين أو الجنائيين، فرغم الأموال الضخمة المرصودة من قطاع السجون للإنفاق على الدواء فيها فإنها أسوأ مستشفيات السجون كلها فيما تصرفه للمعتقلين والمسجونين السياسيين والجنائيين من الدواء من حيث كميته الضئيلة جدًا ومن حيث نوعيته الرديئة جدًا كي

يكون رخيصاً جداً، والأعجب من ذلك أنهم يقيدون في الدفاتر أسماء أدوية غالية ثم يسلمون للمعتقل العلاج البديل الرخيص ويجبرون المعتقل على التوقيع بالإستلام على ماهو مكتوب وليس ماتم تسليمه ولو رفض يقومون هم بالتوقيع بإسمه وهذا حدث معي كما حدث مع غيري مراراً أمامي، ومن ناحية ثانية فهي المستشفى الوحيدة في كل السجون التي تعمل التقارير الطبية للمعتقلين دون أن تقوم بفحصهم طبيًا بل دون أن تعرفهم أنهم مطلوب لهم تقارير سواء كان الطالب منظمة من منظمات حقوق الإنسان أو كان الطالب مدير مصلحة السجون أو حتى لو كان الطالب وزير الداخلية نفسه، ولو كانوا يكتبون هذه التقارير من واقع الملف الطبي للمعتقل أو المسجون لهان الأمر لكن ما يجري هو كتابة تقرير طبي ملفق يقول أن المعتقل بحالة مستقرة وعنده متاعب بسيطة ويتلقى أعلى مستوى من العلاج بليمان طرة وهذا حدث معي ومع غيري وما زال يحدث حتى الآن، كما أن مستشفى ليان طرة حازت قدم السبق كأسوأ مستشفيات السجون في منع الحالات الخطرة من الانتقال للمستشفيات الخارجية كالقصر العيني وغيره بها في ذلك حالات الاشتباه في السرطان والصدر وغيرهما، والذي يشتكي ويعمل مشاكل عبر القضاء والإعلام يقوموا بنقله لتلك المستشفيات بعد تأخيره عن مواعيده المقررة بها يفوت عليه الفرصة للعلاج.

وإذا كان كل ذلك عجيبيًا فالأعجب منه أن عشرات الشكاوى قد تقدم بها المعتقلون للمسئولين الأعلى بمصلحة السجون ضد مدير المستشفى بلا أي جدوى بل مرة شكى الأخ إبراهيم عبد البديع والأخ سيد عباس مدير مصلحة السجون نفسه (أو نائبه لا أذكر تحديدًا الآن) وأعطوه شكوى مكتوبة أثناء مروره بالمستشفى فأعطاهما في الحال إلى اللواء مدير المنطقة والذي ناولها على الفور دون أن يفتحها إلى العميد (م. ش) مدير المستشفى

الذي كان يقف إلى جواره، فقال الأخوة لمدير المصلحة نحن نشكوه إليك وأنت تعطي له الشكوى ليحقق فيها؟ فقال لهم: هذا هو الترتيب الإداري الصحيح.

ولا شك أن مقالي هذا يسجل شهادتي التي ترد على البرامج الدعائية التي عادة ما يسجلها الإعلام الحكومي بشأن مستشفيات السجون، علماً أنهم لا يسمحون لأجهزة التصوير التلفزيوني بالدخول إلا بعد ترميم المكان وزخرفته وتفريغه من أي معتقل أو مسجون ثم يحضرون عددًا من المسجونين الجنائين من عملاء مباحث السجن ويلبسونهم ملابس جديدة ويوزعون عليهم الأدوار المقررة لهم ليظهروا بها أمام التلفزيون ثم بعد ذلك يسمحون لفريق التلفزيون بالدخول وقد حدث هذا أمامي في مستشفى ليان طرة كما حكاها لي الكثيرون ممن رأوه في سجون أخرى.

(المقال للأستاذ / عبد المنعم منيب- جريدة «الدستور» المصرية ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧)



القتل رمياً بالرصاص عقاب رفض الاغتصاب

أن تكون حافي القدمين معصوب العينين، عارياً، مساقاً إلى المجهول.. فإنك في طريقك إلى مصير واحد وفقدان كرامة مؤكّد، وفقدان حياة محتمل في أحد مقرات أمن الدولة.

تبدأ وسائل التعذيب - حسب شهادة ضحاياه - في مقرات أمن الدولة وسجونها بتكبييل اليدين من الخلف ووضع عصا على العينين وتسمية المعتقل برقم وإلغاء اسمه قبل تسميته باسم إحدى الفنانات في بداية الإذلال الجنسي، مع توجيه أشع الشتائم بصفة دائمة وتفتيش المعتقل وهو عار تماماً في جميع مناطق جسده، حتى فتحة الشرج يتم فتحها خوفاً من أن يكون المعتقل قد خبأ بها أي شيء.

ويؤكد حمزة محمد همام الحناوي أحد المعتقلين علي خلفية انتمائه لتنظيم جند الله وكان معتقلاً بمقر مباحث أمن الدولة بمدينة نصر لمدة ستة أشهر كاملة، إنه بمجرد وصول المعتقل إلى الجهاز يتم تعصيب عينيه بقصاصات بطانية قديمة مغمسة بالجاز، ولا يتم فكها طوال مدة الاعتقال.

ويؤكد الحناوي أن أولى وسائل التعذيب هي التعليق وهي عبارة عن وضع المعتقل مربوطاً وسط بابين من الحديد وهو عريان تماماً ويتم صعقه بالكهرباء.

مشيراً إلى أن ثاني وسائل التعذيب تسمى بـ«الرنك» وهي عبارة عن عصا كهربائية توضع في فتحة الشرج للمعتقل وهو معلق لمدة ربع ساعة حتى لا يصاب بالشلل، أما إذا أراد ضابط أمن الدولة أن يعذب المعتقل مدة أطول فإنه يقوم بأمر المعتقل بالنوم على مرتبة مبلولة ومدّها بالكهرباء، ووضع «الرنك» في مرحلة السرير.

أما المرحلة الثالثة فهي «الشواية» وهي عبارة عن مواسير حديد يتم زرعها بين أيدي وأرجل المعتقل المشدود بين ماسورتين من الحديد لصعقه بالكهرباء كالذبيحة.

أما المرحلة الرابعة فهي «الطوق» وهو عبارة عن طوق حديد يتم وضعه على رأس المعتقلين لكهربته.

ويؤكد الحفناوي أن رفض الاغتصاب يقابل بالإعدام رمياً بالرصاص، كما حدث مع العديد من المعتقلين على رأسهم محمود الديب المتهم في قضية كرداسة الذي تم قتله داخل مباحث أمن الدولة بالرصاص، وخالد سعيد المتهم في قضية تفجيرات الأزهر الذي قتل بمقر أمن الدولة بمدينة نصر، مشيراً إلى أن أحد وسائل التعذيب هي استخدام الكلاب البوليسية المتوحشة لإرهاب المعتقلين ورمي القنابل المسيلة للدموع داخل زنازين المعتقلين.

(حسام السويضي - نشر في جريدة الوفد يوم ١٠ / ٣ / ٢٠١١)



حكايات من دفتر المعتقلين السياسيين في مصر

في الوقت الذي يحتفل فيه الملايين بعيد الفطر المبارك، يمكث خلف قضبان وجدران المعتقلات وسجون مصر مئات وربما الآلاف من المعتقلين يفتقدون بهجة هذا اليوم، محرمين من كل ما في العيد من فرح وصلة رحم ومظاهر ينعم بها ذويهم وإن كانت مرارة غياب أبنائهم المعتقلين تنغص عليهم فرحة العيد، مع تكبيرات الصلاة يجلس المعتقلون في ظلمة السجن، ربما يتبادلون التهاني لكنها مذبوحة قتلها حبسهم وحرمانهم من نور الحرية.

بينما ننعن نحن بكل ما يرتبط بعادات وطقوس العيد، يجلس المعتقل ونسويًا يرون نفس الوجوه، نفس ظلام السجن، نفس الرائحة، نفس الملابس، لا تغيير ولا تبديل لحالهم، لا يشعر بهم سوى من حرمهم الأمن من ذويهم وزجوا بهم خلف القضبان وملاؤوا بهم السجون.

الدستور تفتح ملف آلاف المعتقلين وتقرأ مآسيهم وتكشف عن جزء من العذاب الذي يواجهونه في محبسهم، ونحاول أن نشاركهم أحزانهم وآلامهم في يوم الجمع فيه سعادة متناسين لما يراه هؤلاء المعتقلون خلف القضبان، محرومين من الاحتفال مع ذويهم بالعيد.

رمضان.. أدخلوه المعتقل لسبع سنوات فخرج بعاهة مستديمة وعبارة «لا يوجد تعويض».

الحاجة «فتحية علي سيد» عجوز فوق الستين من بني سويف.. أعتقل ابنها «رمضان علي حسن» لمدة ٧ سنوات في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩ وحتى الآن مازالت

تعاني معه آثار فترة الاعتقال وما زالت تحاول الحصول على تعويضات مالية عن تلك الفترة.

عن الاعتقال تقول: «رمضان كان عمره ١٨ سنة لما اعتقلوه ماكانش له دقن ولا بيصلي في الجامع نزل مصر يسترزق وكان بيع شوية ليمون في دارالسلام أخذوه مع واحد زميله كان أبوه سني وفضل في السجن ٧ سنين لحد ما اتأكدوا أنه مش سني أتارهم قبضوا عليه بدال واحد هريان. والله ما كان حتى بيصلي في الجامع لأن عنده شلل في رجله الشمال.

تضيف: «فضلت رايحة جاية من بني سويف لمصر أقدم شكاوي وتظلمات طول فترة سجنه، ده غير المرار اللي دفناه في الزيارات والشحطة من الوادي الجديد لطره لوادي النطرون للفيوم ورجله حصلها ارتخاء كانوا بيرفضوا ياخدوا الأدوية في السجن ولما خرج دوخنا وعملنا له عمليتين في مستشفى أحمد ماهر».

القصة لم تنته بعد «أبوه توفي قبل ما يخرج بأربعة أشهر وأنا جاني تعب في الأعصاب ومع كده لازم أنزل مصر أدور على المحامين عشان قضايا التعويضات اللي الحكومة مش عايزة تصرفها لنا من يوم خروجه».

ولأننا في مصر فكان لا بد أن تستمر متاعب وعذابات رمضان حتى بعد خروجه من المعتقل: «المتابعة صعبة قوي مع الأمن، ياخدوه بالأربع ساعات وأحياناً يبات عندهم، ساعتها كنت أحط إيدي على قلبي وأفكر أيام السجن لما كنا نروح نزوره في الوادي الجديد كان بينا وبينه شارع وهو وراء سلك وإحنا وراء سلك تاني ومن كتر الزحمة كلام الناس مع أهاليهم كان زي «الصوصوة» وبنفهم بعض بالإشارة والكحة ماكانش يحلاها تيجي لي غير في العشر دقائق بتوع الزيارة وما أقدرش أتكلم معاه».

«رمضان» الآن بعد سنوات الاعتقال وما خلفته من إصابات ليست لديه وظيفة، نال تعويضا بسيطا تزوج به، ولكنه الآن «أرزقي» بلا عمل ثابت وكل أمله الآن أن تصرف الحكومة التعويض المناسب الذي قد يعينه علي الحياة بشكل آدمي بعض الشيء. تقول الحاجة فتحية: «نفسي يتوظف في حاجة يتركن عليها ده مريض .. جريت عشان كشك في المحافظة وعند أعضاء مجلس الشعب محدش عبرني، وحتى كلية الشريعة والقانون الي دخلها وهو في السجن مش قادر يكملها لما خرج لأنه بيجري على أكل عيشه وعياله .. بس مين يسمع أو يحس».

خالد ياسين .. ١٧ سنة اعتقالاً «دون تهمة وضابط الحراسة ضربه في موضع إصابته ثم «فص ملح وذاب».

تم الزج به دون قضية أو حكم معتقلاً في سجن طرة ولمدة عام من تاريخ اعتقاله لم يستطع رؤية أهله لأن الزيارة ممنوعة .اعتاد الصلاة في مسجد تسيطر عليه جماعة الجهاد دون أن يعتنق أفكارهم وعندما جاء وقت الاعتقال .. كان اسمه على رأس القائمة .

ما أن فتح عينيه قليلاً حتى أغلقها مرة أخرى فما زال تحت تأثير البنج، الخيوط والأفكار مازالت تتداخل وتتعارك داخل رأسه المخدر وتشاركها آلام سبعة عشر عاماً راحت .

جاءه صوت أمه وهي تحذره «بلاش يا خالد صلي يا ابني في البيت وسيبك من الجماعة السنية بتوع جامع الشادر» لم يأبه بكلامها كعادته منذ أن حصل على الدبلوم وبدأ يتردد على صلاة الجماعة وندوات مسجد الشادر ببني سويف، حيث يعيش مع أسرته البسيطة .. الأب موظف والأم ربة منزل وهو الأوسط بين أخوته الذكور والإناث .

الأحداث تصاعدت بسرعة، سنواته الثمانية عشرة لم تسعفه في اتخاذ الاحتياطات أو الفرار من المكتوب، فالجماعة تصعد من خطابها الحماسي ضد الحكومة والأمن يحاصر

المسجد حتى لا يصبح معتقلاً لأعضاء الجهاد، فجأة وجد نفسه ضمن مئات المعتقلين من أعضاء الجماعة. اقتادوه ليلاً من منزله وسط توصلات أبيه وصراخ أمه.

مع الإفاقة التدريجية من المخدر بدأ يهاجمه الألم في موضع عملية استئصال المرارة ومعها تباغته ذكريات الألم والتعذيب، جرت الأحداث بسرعة مزعجة.. تم الزج به دون قضية أو حكم معتقلاً في سجن طرة، ولمدة عام من تاريخ اعتقاله في أبريل ١٩٩٢ لم يستطع رؤية أهله لأن الزيارة ممنوعة، لكنه لم يعرف أن هذه هي البداية فقط، فعلي مدى سبعة عشر عاماً من الاعتقال تنقل «خالد ياسين» بين سجون طرة أبي زعبل والوادي الجديد ودمنهور والفيوم ووادي النطرون. وما بين الإفراج القضائي وإعادة اعتقاله في سيارة الترحيلات عاش على حافة الأمل وسقط في الإحباط وافترسه اليأس.

يتذكر حزن والدته وأخوته وهم يبلغونه بوفاة والده بعد عام من اعتقاله. لم يحتمل أبوه المريض بالسكر صدمة اعتقاله والحرمان من زيارته، أما والدته فكادت أن تفقد بصرها بعد استسلامها للبكاء الدائم حزناً عليه، ومع امتداد فترة الاعتقال لم تعد قادرة على زيارته في سجون يتعذب من بداخلها ومن يأتيها زائراً.. ولا يزال يتذكر حتى الآن سجن الوادي الجديد وكيف كانت الزيارة فيه تمثل ذروة الإهانة لأهله، فبعد قطع مسافة طويلة في قلب الصحراء، يتم تفتيشهم بغلظة، ولا يسمح لهم بإدخال طعام أو أدوية بل إن الزيارة كلها رغم كل هذه المشقة لا تطول أكثر من عشر دقائق فقط.

تعاوده الآلام على سريريه في مستشفى المنيل الجامعي وتنداعى معها ذكرياته حين رآه أخوه حسين محمولاً بأيدي زملائه بعد أن تم حرمانه من علاج الحمي الروماتيزمية، كاد أن يغشي عليه حتى عملية المرارة التي يرقد الآن في المستشفى بعد إجرائها كان لا بد من إجرائها عام ٢٠٠٦ ولم يتم ذلك إلا في ٢٠٠٩، فالإجراءات الطويلة والتعنت مازال يسيطر على إدارة سجن وادي النطرون حيث استقر أخيراً، الطبيب أخبره بعد الفحص

والأشعة أنه يعاني وجود حصوة على الكلى تستلزم عملية لتفتيتها ويحتاج أيضًا لعلاج طبيعي مرة أسبوعيًا على فقرات الغضروف.

تأثير البنج بدأ يتلاشى بصعوبة، فتح عينيه ليجد نفسه مقيداً في سريره لا يستطيع حتى فرك عينيه. علم من المرضة أن الطبيب رفض أن تربط يديه في السرير لكن الضابط المكلف بحراسته أصر على ذلك.. عندما أتى الضابط طلب منه أن يفك وثاقه فيكفيه آلام العملية، فرفض وعندما جادله في حقه كإنسان لطمه الضابط على وجهه بقوة، لم يشعر بالألم بقدرما شعر بإنسانيته تهدر فصرخ في وجه الضابط «أنت لست رجلاً» تستقوي على مريض مقيد. تضربني وأنا لا أستطيع الرد. استشاط الضابط غضباً وضربه بلا رحمة في موضع العملية الجراحية.... الأطباء والمرضات يهرولون لوقف النزيف الناتج عن الضربة لكن لا أحد يشهد بما رأى، مورست عليهم الضغوط من قبل الضابط حتى يتم نقل «خالد» إلى عنبر المعتقلين بمستشفى السجن رغم احتياجه للبقاء بالمستشفى تحت الرعاية، عدم استكمال العلاج أدى إلى آلام والتهابات مزمنة.

عندما علمت أسرته بما حدث تقدموا بالشكاوى لمديرية أمن القاهرة ولوزارة الداخلية وحرروا محضرا ضد الضابط الذي لا يعرفون اسمه والذي ذاب فوراً بعد علمه بإجراء المحضر، نائب مأمور قسم مصر القديمة أو همهم بجديته في الإجراءات عندما هددوا باللجوء للصحافة لكنهم اكتشفوا أن المحضر وهمي وأن المأمور يدعوهم للصلح مع الضابط.

شعر أخوه «حسين» بأن حق «خالد» يضيع لجأ إلى النائب العام وقدم بلاغاً برقم «٩٥١٠»، أخته «كريمة» بكت عندما رأتها بعد اعتداء الضابط عليه لم تصدق أن هذا هو أخوها الأصغر الذي صارع سنوات الاعتقال واستطاع أن يحصل على الثانوية العامة بمجموع ٩٨٪ ويلحق بكلية الصيدلة ولولا قيام إدارة السجن بمنعه من الامتحانات

لوصول للسنة الرابعة بالكلية. لم تصدق أن رجال الأمن لا يكفيهم اعتقال حرته فيعتدون عليه ضعيفا طريح الفراش وتمر الجريمة بلا حساب أو عقاب.

أما هو فيتساءل ألا يكفي أنهم منعوني من اصطحاب تقاريري الطبية من المستشفى إلى السجن فكيف أثبت أنني مصاب بحساسية الصدر والعيون والانزلاق الغضروفي، هل أعود لنقطة الصفر مرة أخرى حيث الإجراءات الطويلة للعلاج؟

طالب بالإفراج عنه كغيره ممن خرجوا من المعتقلين فطالبوه بالتنازل عن أفكاره، رد ليس لي شأن بمبادرات أو مراجعات أحد وليس لكم شأن بفكري.. حاسبوني على أخطائي تعاملوا معي كملف أمني وليس كصاحب فكر أنا حر فيما أعتقد وتنتهي حرיתי حين أعتدي على حرية غيري.

عاد «خالد» إلى محبسه في وادي النطرون وما زال يعاني آلامه المتكررة وما زال بحاجة للعلاج وما زال أخوته يترددون على وزارة الداخلية ومكتب النائب العام لعل أحد يمكنه أن يحقق في التهمة التي قضى بسببها «خالد» ١٧ عامًا في السجن ولعل هناك من يلاحق ذلك الضابط الذي اختفي بعدما «استرجل» على معتقل مريض يديه مربوطة في سرير مستشفى.

(المصدر: جريدة الدستور الأصلي ٢٠١٠/٨/١٥)

